

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/4/Add.1
1 February 1999
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

المحيطات والبحار

تقرير الأمين العام

إضافة

الاتجاهات في التنفيذ الوطني

المحتويات

الصفحة	المقرات
٢	٥-١ مقدمة - أولا
٣	١٢-٦ التقدم الوطني المحرز في سبيل التنمية المستدامة - ثانيا
٥	١٠٩-١٣ الاتجاهات الإقليمية - ثالثا
٦	٢٨-١٦ أفريقيا - ألف
٨	٣٤-٢٩ أفريقيا وغربي آسيا - باء
٩	٦٣-٣٥ آسيا - جيم
١٤	٨٥-٦٤ أوروبا - دال
١٨	٩٠-٨٦ البحر الأبيض المتوسط - هاء
١٩	١٠٩-٩١ أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية - واو
٢٢	١١٠ المصادر الأساسية للتلوث البحري واستخدامات المناطق الساحلية، بحسب المنطقة - رابعا
٢٥	١١٣-١١١ تحديات المستقبل - خامسا
٢٨	 قائمة البلدان التي قدمت التقارير - المرفق

أولا - مقدمة

١ - اتخذت لجنة التنمية المستدامة مقررها ٥/٦، وفيه شجعت الحكومات على مواصلة تقديم الرسائل أو التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ "جدول أعمال القرن ٢١" على الصعيد الوطني. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة العامة أن تجهز وتجمع، على أساس قطاعي، المعلومات التي تقدمها الحكومات وفقا للمسائل الواردة في برنامج عملها المتعدد السنوات.^(١)

٢ - واستجابة لذلك، أعدت وحدة تحليل المعلومات الوطنية التابعة لشعبة التنمية المستدامة هذه الإضافة التي تبحث التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة داخل المحيطات والبحار بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات في تقاريرها الوطنية إلى اللجنة. أما التنفيذ العام للفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ فيرد بحثه في تقرير الأمين العام عن المحيطات والبحار (E/CN.17/1999/4).

٣ - ومن البلدان الـ ١٠٩ التي قدمت تقارير وطنية إلى اللجنة، كان هناك ٩٢ بلدا قدمت تقارير عن المحيطات حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد قدم واحد وسبعون في المائة من تلك البلدان معلومات إلى اللجنة في دورتها الخامسة في عام ١٩٩٧، وقدم سبعة في المائة منها معلومات إلى اللجنة في دورتها السادسة في عام ١٩٩٨، وقدم اثنان وعشرون في المائة منها معلومات إلى اللجنة في دورتها السابعة في عام ١٩٩٩. وترد في المرفق قائمة بأسماء البلدان التي قدمت التقارير.

٤ - وتمشيا مع المجالات البرنامجية المتصلة بالمحيطات، تركز هذه الإضافة على التقدم الوطني المبلغ عنه في المجالات التالية بصفة خاصة:

(أ) إدارة المناطق الساحلية إدارة متكاملة تسعى إلى منع تدهور وتحات البيئة الساحلية؛

(ب) حماية البيئة البحرية، مع التأكيد بصفة خاصة على منع التلوث الآتي من مصادر برية وبحرية على السواء؛

(ج) إستغلال وحفظ الموارد البحرية الحية على نحو مستدام في الأماكن التي تتصل المشاكل الرئيسية فيها بمصائد الأسماك الموسعة وبالألوانع والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر والهشة.

٥ - وعلى سبيل متابعة جدول أعمال القرن ٢١، جرى بحث المحيطات في الدورتين الرابعة (أنظر E/CN.17/1996/3 و 38) والخامسة (أنظر E/CN.17/1997/2/Add.16) للجنة التنمية المستدامة وكذلك في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة (أنظر قرار الجمعية د إ - ٢١١٩). وبالإضافة إلى ذلك، يجري بحث تنفيذ اتفاقية قانون البحار في الجمعية العامة بانتظام (أنظر، مثلا، A/53/456).

ثانيا - التقدم الوطني المحرز في سبيل التنمية المستدامة

الإنجازات والتغيرات والإتجاهات العامة

٦ - يستدل من التقارير الوطنية أن الإنجازات الرئيسية خلال السنوات القليلة الماضية تركز على تحسين عملية صنع القرارات. وقد أحرز تقدم بصفة خاصة فيما يلي:

(أ) تقوية الإطار القانوني والإداري؛

(ب) زيادة التركيز على احترام حقوق السكان الأصليين والمحليين؛

(ج) تحسين المعلومات لأغراض صنع القرارات والتوعية العامة، بما في ذلك استحداث مؤشرات وبذل جهود ترمي إلى تقييم الموارد الساحلية والبحرية والتنوع البيولوجي؛

(د) استخدام الحوافز المالية التي تعزز إمكانية الإستدامة، مثل فرض الرسوم على المياه المستعملة، وحوافز إعادة التدوير، والإعفاءات الضريبية فيما يتعلق بالإستثمار في المعدات التي توفر الطاقة وفي التكنولوجيا السليمة بيئيا، وفرض الرسوم على استخدام الموارد الطبيعية والتلويث النفطي، ونُظُم مكافأة تدفع السفن النظيفة بموجبها ضرائب مرفئية مخفضة، وفرض ضريبة ثاني أكسيد الكربون وضريبة طاقة على أنواع الوقود الأحفوري؛

(هـ) زيادة التعاون على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

٧ - يمكن إبراز التطورات الحاصلة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بما يلي:

(أ) تنقيح نُظُم الإدارة الساحلية الوطنية، مع التأكيد على التنفيذ المحلي؛

(ب) زيادة الجهود الرامية إلى تنسيق التخطيط والإدارة، مع مراعاة الروابط فيما بين مختلف القطاعات؛

(ج) وضع وتنفيذ البرامج التعاونية، مع التأكيد بصفة خاصة على مشاركة السكان المحليين والشباب؛

(د) وضع وتطبيق مدونات للممارسات والمعايير البيئية، ولاسيما فيما يتعلق بنوعية المياه، والصرف، وتطهير قيعان البحار، واستخدام المواد الكيميائية، والأعمال الإنشائية على امتداد السواحل.

حماية البيئة البحرية

٨ - تشمل الإنجازات الرئيسية في مجال حماية البيئة البحرية ما يلي:

- (أ) تنفيذ مبدأ الكلفة على الملوث والمبدأ الوقائي عن طريق أطر تنظيمية منقحة ومعززة؛
- (ب) التزام الكثير من البلدان بالإبقاء التدريجي لإلقاء قاذورات المجاري في البحر؛
- (ج) تكوين هيكل أساسي وطاقة كفيين بمعالجة الإندلاقات النفطية؛
- (د) إيجاد واستخدام حوافز مالية للتشجيع على حفظ البيئة الساحلية وإدارتها على نحو مستدام ومنع التلوث البحري؛
- (هـ) إنشاء مناطق بحرية محمية؛
- (و) التعاون الدولي الواسع النطاق من أجل حماية البيئة البحرية، وذلك عن طريق الصكوك الملزمة قانوناً والتوصيات ومدونات الممارسات الطوعية.

استغلال وحفظ الموارد البحرية الحية على نحو مستدام

الأرصدة السمكية

- ٩ - يجري الإضطلاع بالكثير من الأنشطة الدولية والإقليمية فيما يتعلق باستغلال وحفظ الموارد البحرية الحية، ولا سيما منها الأرصدة السمكية، على نحو مستدام (للإطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر A/53/456). ويخضع قطاع مصائد الأسماك لدرجة كبيرة من التنظيم والتوجيه عن طريق الإتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية، والمنظمات واللجان الحكومية الدولية والإقليمية. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي جعلت البلدان لا تقدم غير القليل نسبياً من المعلومات عن مصائد الأسماك المستدامة إلى اللجنة.
- ١٠ - وبالرغم من وجود مجموعة متنوعة من الإلتزامات والجهود الدولية والإقليمية، فإن الطلب والضغط على الموارد البحرية الحية يستمر في الإزداد. مثال ذلك أن البيانات المستقاة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تبين أن حوالي ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من الرصيد السمكي في العالم يتطلب التدخل العاجل للحد أو الإقلال من الصيد تجنباً للمزيد من الإنخفاض.

١١ - وتشمل الأنشطة الرئيسية لمكافحة المشاكل المتصلة بمصائد الأسماك الموسعة ما يلي:

(أ) التحول من الصيد في المياه العميقة إلى الزراعة المائية (وإن كان هذا بدوره يؤدي إلى إيجاد مشاكل أخرى أغلبها بيئية)؛

(ب) إعداد خطط سنوية لإدارة مصائد الأسماك ووضع نُظُم للحصص؛

(ج) زيادة استخدام المعارف التقليدية في طرق الصيد؛

(د) وضع وتنفيذ مدونات ممارسات على الصعيد الوطني وبالتعاون الدولي على السواء، مثال ذلك مدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية.

الموارد البحرية الحية الأخرى

١٢ - لم تقدم البلدان كثيرا من المعلومات عن أنشطتها الرامية إلى حفظ الثدييات البحرية والموارد البحرية الحية غير الأسماك. وأبلغت بضعة بلدان عن وجود برامج أو مشاريع محددة لحفظ الأنواع المعرضة للخطر، مثل السلاحف البحرية، وخراف البحر، والحيتان، والدلافين، والطيور المائية. وقد كان الالتزام بـ "المبادرة الدولية للشعب المرجانية" عاملا رئيسيا في هذا المجال.

ثالثا - الاتجاهات الإقليمية

المنهجية والمناطق

١٣ - تُظهر البلدان الواقعة في مختلف بلدان العالم اختلافات ملحوظة في تنفيذ ما له صلة بالمحيطات من المسائل الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. ويتضمن هذا الفرع بيانا موجزا، بحسب المنطقة والبحر، للأولويات والتحديات الرئيسية، والتطورات الحاصلة في صنع القرارات، والأنشطة الجارية على الصعيد الوطني لتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وحماية البيئة البحرية، واستغلال وحفظ الموارد البحرية الحية على نحو مستدام. وقد أعدت كل البيانات الوصفية على أساس المعلومات الوطنية المقدمة بشأن المحيطات إلى اللجنة حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٤ - تشمل المناطق: (٢)

أفريقيا

شرق المحيط الأطلسي الأوسط (غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى)، وغرب المحيط الهندي (منطقة شرقي أفريقيا)، وجنوب أفريقيا

أفريقيا وآسيا

الخليج الفارسي، والبحر الأحمر، وخليج عدن

آسيا

بحر آرال، وشمال المحيط الهندي (بحار جنوب آسيا)، وشمال غرب المحيط الهادئ، والصين،^(٣) وجنوب المحيط الهادئ، وغرب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي (بحار شرق آسيا)

أوروبا

بحر البلطيق، والبحر الأسود، والإتحاد الروسي،^(٣) وشمال شرق المحيط الأطلسي، وبحر الشمال

البحر الأبيض المتوسطأمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية

جنوب غرب المحيط الأطلسي، والبحر الكاريبي الأوسع وجنوب شرق المحيط الهادئ، وكندا والولايات المتحدة^(٣)

١٥ - والبيانات الوصفية الإقليمية هي مجرد بيانات إرشادية وذلك:

(أ) لأنه لم تقدم جميع بلدان المنطقة إلى اللجنة تقارير عن مسائل تتعلق بالفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) ولأن كمية ونوعية المعلومات الواردة في كل تقرير من التقارير تتفاوت بشكل ملحوظ.

ألف - أفريقياشرق المحيط الأطلسي الأوسط (غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى)

١٦ - قدمت البلدان التالية الواقعة بمحاذاة الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي معلومات عن المحيطات إلى اللجنة: بنن (٩٧)، وسان تومي وبرنسيبي (٩٧)، والسنغال (٩٧)، وغامبيا (٩٨)، وغينيا - بيساو (٩٧)، والكاميرون (٩٧)، وكوت ديفوار (٩٩)، ونيجيريا (٩٧). أما البلدان التي لم تقدم مثل تلك المعلومات فتشمل: أنغولا، وتوغو، والرأس الأخضر، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا، وغينيا الإستوائية، والكونغو، وليبيريا، وموريتانيا، ونيجيريا.

١٧ - ومن موضوعات الإهتمام الرئيسية في المنطقة الإستغلال غير المستدام والتدهور البيئي للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات الريفية؛ والإستغلال الأمثل للأراضي؛ والأوضاع المعيشية لسكان السواحل؛ والنفايات الحضرية غير المعالجة بدرجة كافية، والتلوث النفطي، والتحات الساحلي، وتعلق الحاجات الأساسية بإقامة وتعزيز الإطار التنظيمي، والطاقة المؤسسية والتنسيق، ولاسيما من حيث معالجة الإندلاقات النفطية؛ وإعادة تأهيل النقل البحري والأنشطة المرفئية؛ وتحسين المعلومات،

ولا سيما المتصلة منها بنوعية المياه. وهناك بضعة بلدان مهتمة أيضا بالآثار السلبية للسياحة، مثل زيادة التلوث وتعرض النظم الإيكولوجية الهشة للخطر.

١٨ - ولدى نصف هذه البلدان سياسات تتصل بالمحيطات. والإستراتيجيات المعدة لإدارة المياه المستعملة شائعة، غير أن التكنولوجيات غير المناسبة والهيكل الأساسي غير الكافي يعرقلان التنفيذ. وقد قامت معظم هذه البلدان بتحديد عناصر إدارة المناطق الساحلية ولكنها لم تنجح حتى الآن في إدماج تلك العناصر في برنامج متماسك. وكان من نتيجة ذلك أن البيئة البحرية مستمرة في التدهور وأن مواردها تتعرض لمزيد من الضغط.

١٩ - إن التعاون الإقليمي والدولي والثنائي له أهميته. وخطة عمل غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى (١٩٨١)، بوجه خاص، تدعم حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية.

غرب المحيط الهندي (منطقة أفريقيا الشرقية)

٢٠ - قدمت جمهورية تنزانيا المتحدة (٩٧)، ومدغشقر (٩٧)، وموريشيوس (٩٧) إلى اللجنة معلومات وطنية عن المحيطات. أما الدول التالية الواقعة داخل المنطقة فإنها لم تقدم أية معلومات: جزر القمر، وسيشيل، والصومال، وكينيا، وموزامبيق.

٢١ - وتتعلق المجالات ذات الأولوية والتحديات المقبلة بتطوير الإدارة الساحلية، وتخطيط الطوارئ لمكافحة التلوث البحري، ورصد التلوث، ومنع التلوث الساحلي، وتطوير النقل في مناطق المنتجعات السياحية، ومنع تلوث المياه القريبة من السواحل، وإعداد قوائم جرد للنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية للتمكن من حمايتها.

٢٢ - والبلدان الواقعة في المنطقة آخذة في إعداد سياسات وبرامج عن شؤون المحيطات، ولا سيما من أجل الإدارة الساحلية وحماية البيئة البحرية، وهي قائمة بتنقيح التشريعات المتصلة بهذه المسائل وبمصادد الأسماك. وتؤكد التشريعات الجديدة على عمليات الحفظ المستندة إلى المجتمعات المحلية عن طريق إشراك السكان المحليين. وقد اتخذت خطوات لتحسين شبكات الاتصال، والتخطيط، والتدريب والتكنولوجيا الخاصة بالتأهب للكوارث، وتبادل ونشر المعلومات وقواعد البيانات.

٢٣ - ويتم التعاون في المنطقة عن طريق البرنامج البيئي للجنة المحيط الهندي وعن طريق وخطة العمل لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرقي أفريقيا (١٩٨٥).

جنوب أفريقيا (٩٧ و ٩٩)

٢٤ - بدأت جنوب أفريقيا تتصدى لمشاكل تجزؤ السياسات والتشريعات بالشروع في تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مشفوعة ببرنامج يسمى CoastCare، وهو عبارة عن

مبادرة عريضة القاعدة لتبادل المعلومات، والتوعية العامة، والتثقيف تتناول المسائل المتصلة بإدارة الساحلية المتكاملة. وقد وضعت سياسات بشأن إدارة التلوث والنفايات وخفضهما إلى حددهما الأدنى، واستحداث تكنولوجيا أنظف.

٢٥ - ويُسْتَخْرَج الماس في الساحل البحري وقاع البحر على امتداد الأجزاء الشمالية من الساحل الغربي، وهذا يؤدي إلى تدهور النُظُم البيئية الساحلية والبحرية. وتتولى شركات التعدين حالياً تنفيذ برامج لإعادة تأهيل المناطق المتأثرة. ويؤدي التنقيب عن النفط والغاز في المناطق البحرية إلى تداخل وتدهور المجتمعات البحرية. ومع تنامي قطاع السياحة، تبذل الجهود لتشجيع السياحة المستدامة.

٢٦ - وتُمنَح حماية خاصة للشُعَب المرجانية ولمختلف أحراج المنغروف في مصاب الأنهار.

٢٧ - وتستطلع جنوب أفريقيا في الوقت الحاضر إمكانية الانضمام إلى اتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى والبروتوكول المتعلق بها (اتفاقية أبيجان).

الدول غير الساحلية

٢٨ - بالرغم من أن أوغندا (٩٧)، وزمبابوي (٩٧)، والنيجر (٩٧) دول غير ساحلية، فإنها أعلنت اللجنة بأنها صدقت على اتفاقية قانون البحار وأنها تشارك في التعاون الإقليمي. وزمبابوي هي أيضا عضو في سلطة إدارة موانئ شرقي وجنوبي أفريقيا، التي تضطلع بإجراء الحوار بين الدول غير الساحلية والدول الساحلية.

باء - أفريقيا وغربي آسيا

الخليج الفارسي والبحر الأحمر وخليج عدن

٢٩ - قدمت البحرين (٩٧)، وقطر (٩٧)، ومصر (٩٧)، والمملكة العربية السعودية جميعا معلومات وطنية عن البحار إلى اللجنة. ولم تقدم الدول التالية الواقعة في هذه المنطقة أية معلومات: الأردن، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، والكويت، واليمن.

٣٠ - وتمنح المنطقة الأولوية لتعزيز التأهب للطوارئ لمكافحة الإندلاقات النفطية واتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز القوانين الدولية والوطنية بطرق منها، مثلا، فرض غرامات رادعة وعقوبات على متعمدي التلويث، ودعم تلك التدابير ببرنامج للتوعية والتثقيف في مجال البيئة.

٣١ - وقد تنامت المشاكل المتصلة بالمياه المستعملة نتيجة لنمو الصناعات والمستوطنات البشرية على امتداد الساحل. وأدت الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة إلى الإقلال من صرف المياه المستعملة غير المعالجة عن طريق توسيع شبكات المجاري، وإقامة منشآت المعالجة، وتحسين مرافق وأنظمة معالجة الفضلات السائلة الصناعية.

٣٢ - وأدى نقص الأراضي لأغراض التنمية إلى استصلاح الأراضي المستخلصة من البحار. كما أن عمليات التطهير من الأوحال - وهي غير قانونية في بعض الحالات - تسببت بدورها في الإضرار البيئي بالبيئة البحرية، وبالنظم البيئية الهشة بوجه خاص. وتم في الآونة الأخيرة توجيه مزيد من الإهتمام إلى الإدارة السليمة بيئياً لأمثال تلك الأنشطة، كما ازدادت إقامة صنع القرارات على أساس المشاركة.

٣٣ - وتشمل الأنشطة الإنمائية المستدامة الأخرى تكوين شُعب مرجانية اصطناعية، وإعادة زرع المنغروف، ورسم خرائط لتوزيع الموائل البحرية والساحلية ذات الأهمية الإيكولوجية والمناطق المحمية المحتملة، والبحوث المتصلة بشكل خاص بتغير المناخ. وهناك أيضاً أنشطة تجريبية مختلفة تتعلق بالسياحة المستدامة والسياحة الإيكولوجية، ولا سيما في منطقة البحر الأحمر.

٣٤ - ويعتبر التعاون الإقليمي واحداً من المحركات الرئيسية لإدراج مسائل التنمية المستدامة في جدول الأعمال السياسي الوطني والتشريعات الوطنية. ويركز هذا التعاون أكثر ما يركز على مكافحة التلوث النفطي والحد منه. وخطة عمل الكويت (١٩٧٨) بشأن منطقة الخليج الفارسي وخطة عمل البحر الأحمر (١٩٨٢) موجودتان كلتاهما في المنطقة.

جيم - آسيا

بحر آرال

٣٥ - تتأخم بحر آرال أوزبكستان (٩٧) وكازاخستان (٩٧). والمشاكل البحرية والساحلية الرئيسية في المنطقة هي الاستغلال غير المستدام للموارد، والتدهور البيئي لمقاسم المياه، وإزالة الأحراج، وتحات التربة، وازدياد إمكانية التعرض للإنهياالات الأرضية الواسعة النطاق، وتدمير المستنقعات، وازدياد الفقر والمشاكل الصحية لدى سكان دلتا نهر سير داريا ودلتا نهر أمور داريا. وقد أدت كثافة استعمال مياه هذين النهرين، وذلك بالدرجة الأولى لري المزارع، أن انخفض جريان النهرين بالتدريج إلى أن توقف بكليته في نهاية الثمانينات. وكان من نتيجة ذلك حصول انخفاض كبير في حجم بحر آرال ومستوى سطحه ومساحته السطحية التي تقلصت إلى نصف مقدارها الأصلي. وانتهى الأمر ببحر آرال إلى أنه فقد أهميته من حيث مصائد الأسماك والإستجمام والنقل.

٣٦ - ومع أن العمل من أجل الإستعمال الرشيد للمياه أخذ يأتي بنتائج مثمرة، فإن أحياء بحر آرال سيتطلب في آن معا تغييرا جذريا في الهياكل الإقتصادية مع التحول إلى قطاعات غير كثيفة الإستعمال للمياه، من جهة، والإستبعاد التام لري المزارع، من جهة أخرى.

٣٧ - ولدى وصف الأنشطة الرامية إلى تشجيع الإدارة المائية والساحلية المستدامة، نوهت أوزبكستان وكازاخستان كلاهما بأهمية التعاون الإقليمي، بما في ذلك برنامج حوض بحر آرال (١٩٩٤)، الذي يعتبر مظلة للتعاون الإقليمي في وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة للمياه والأراضي؛ واللجنة المشتركة بين الدول^(٤) لتنسيق إدارة المياه، وهي تنظم استعمال وإطلاق مياه الأنهار؛ والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، وهو يدار بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ المؤتمر الدولي المعني بأزمة بحر آرال، فاتخذ مقرا يقضي بوضع مشروع معاهدة دولية بشأن التنمية المستدامة لحوض بحر آرال كما أنشأ اللجنة الإقليمية للتنمية المستدامة.

شمال المحيط الهندي (بحار جنوب آسيا)

٣٨ - قدمت باكستان (٩٧)، وبنغلاديش (٩٧)، وسري لانكا (٩٧)، والهند (٩٧) معلومات وطنية عن المحيطات إلى لجنة التنمية المستدامة. ولم تقم ملديف، التي تنتمي إلى هذه المنطقة، بتقديم معلومات.

٣٩ - ومن الأولويات الرئيسية في المنطقة الإستجابة لإجهاد البيئة البحرية الذي تسببه التنمية الإقتصادية والصناعية المشفوعة بزيادة السكان. ويشكل عدم كفاية شبكات المجاري إحدى المشاكل الرئيسية. فالفضلات التي تولدها المدن والصناعات الساحلية يتم صرفها، وكثيرا ما يكون ذلك في شكل قاذورات غير معالجة، إما مباشرة إلى البحر أو عن طريق الأنهار والجداول. وهناك محاولات جارية لإقامة منشآت لمعالجة الفضلات. وهناك حاجة واضحة إلى بذل جهود أخرى لتدريب الموظفين على رصد التلوث والحد منه، ووضع تقييمات منهجية، وتصميم معدات صناعية جديدة تؤدي إلى خفض إنتاج الفضلات إلى حده الأدنى، واستحداث مرافق لمعالجة المياه المستعملة وتلقي الفضلات.

٤٠ - وثمة مشكلة رئيسية أخرى هي إلقاء النفط والقمامة من السفن. ومن بين الخطوات المتخذة لحل تلك المشكلة تقوية الهيكل الأساسي ورصد التلوث البحري، ووضع خطط طوارئ لمواجهة كوارث اندلاق النفط.

٤١ - ولصناعة مصائد الأسماك أهمية نسبية فيما يتعلق بالإقتصاد داخل المنطقة، وعلى هذا فإن إدماج مبادئ الإستدامة في هذه الصناعة، ولا سيما في الزراعة المائية، يظل واحدا من أهم التحديات المقبلة. وقد وضعت أنظمة وذلك بخاصة للحد من النفايات المصروفة من مزارع الجمبري، ومنع صيد الأسماك المفرط، ورصد صيد الأسماك.

٤٢ - وهناك جزر صغيرة عديدة على امتداد المنطقة الساحلية توجد فيها نُظُم إيكولوجية مدارية فريدة تتسم بالتنوع، وتوافر الأحياء البرية، والحمال الطبيعي. وتساعد الأوضاع الحيوية في تلك الجزر ومناخها على الإنتاجية العالية، وذلك بما فيها من نُظُم إيكولوجية غنية من المنغروف الطبيعي والمزروع. ويجري إخضاع التنمية والأنشطة الصناعية بمحاذاة الخطوط الساحلية للجزر لأنظمة تقضي بحظر الأنشطة المدمرة للبيئة، بما فيها تعدين المرجان. ويجري أيضا تشجيع التكنولوجيات المواتية للبيئة.

٤٣ - وتؤكد خطة عمل بحار جنوب آسيا (١٩٩٥) على المشاورات، وإقامة شبكات الاتصال، والتعاون التقني. وقد أكمل مؤخرا برنامج تدريبي لأغراض الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية معد للمناطق المحمية.

شمال غرب المحيط الهادي

٤٤ - قدم الإتحاد الروسي (٩٧، ٩٩)، وجمهورية كوريا (٩٧، ٩٩)، والصين (٩٧)، واليابان (٩٧، ٩٩) معلومات وطنية عن المحيطات إلى اللجنة. والصين عضو في كل من هذا البرنامج وبرنامج غرب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي، وهي تَبْحَث بصورة مستقلة أدناه. ويشترك الإتحاد الروسي في عدة مجموعات إقليمية، وهو يبحث بصورة مستقلة تحت عنوان "أوروبا". أما جمهورية كوريا الديمقراطية فإنها لم تقدم أية معلومات.

٤٥ - والاستغلال التنافسي للمناطق الساحلية - وما نجم عنه من اختفاء الخط الساحلي الطبيعي - وتفاقم التلوث البحري يهددان المنطقة بشكل خاص. وتشمل التحديات الرئيسية في المستقبل تنفيذ نظم للحد من الصيد ولتحديد كمية الصيد الإجمالية المسموح بها داخل مصائد الأسماك؛ ومنع وحل النزاعات بين أصحاب المصالح؛ وتشجيع المشاركة في صنع القرارات؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لحماية وحفظ النظام الإيكولوجي البحري وموارده على نحو فعال.

٤٦ - وتركز البرامج وخطط العمل على منع التلوث البحري والحد من الإندلاقات النفطية وكذلك على إدارة وحماية البيئة الساحلية، بما فيها النُظُم الإيكولوجية الهشة. وتشمل الخطوات المتخذة لتقوية إدارة الموارد البحرية خططاً وطنية ومحلية (خططاً كبرى، على سبيل المثال) على السواء لحفظ الموارد البحرية الحية وإيجاد مصائد أسماك رشيدة. وقد ازداد انتاج الزراعة المائية البحرية زيادة ملحوظة في المنطقة.

٤٧ - ويَصْطَلح في المنطقة ببحوث موسعة، ولاسيما فيما يتعلق بالتلوث البحري، والإحياء البيئي، وإدارة مصائد الأسماك، وتغير المناخ، والملاحة المأمونة. ومن أمثلة استخدام التكنولوجيات معدات وطرق لصيد الأسماك توفر الطاقة وتحمي الموارد في آن معا، ومحركات عَنَصِيَّة ذات انبعاثات منخفضة

من أوكسيد النتروجين، ونظّم لاستعادة النفط والغاز، وجهاز عائم بحري لاستغلال طاقة الأمواج، وناقلتا نفط جديدة، ونظّم محيطية لتوليد الطاقة.

٤٨ - ويشمل التعاون الإقليمي خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (١٩٩٤) وخطة عمل بحر شرق آسيا (١٩٨١).

غرب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي (بحار شرق آسيا)

٤٩ - قدمت استراليا (٩٧)، وإندونيسيا (٩٧)، وبروني دار السلام (٩٩)، وتايلند (٩٧)، وجمهورية كوريا (٩٧، ٩٩)، والصين (٩٧)، والفلبين (٩٧) معلومات وطنية عن المحيطات إلى لجنة التنمية المستدامة. ولم تقم سنغافورة، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا بتقديم معلومات. وتظهر المعلومات الواردة من استراليا في أغلبها تحت منطقة جنوب المحيط الهادئ، والواردة من جمهورية كوريا تحت منطقة شمال غرب المحيط الهادئ؛ أما الواردة من الصين فتظهر بصورة مستقلة أدناه.

٥٠ - وتركز المصالح الأساسية في المنطقة على وضع سياسات وخطط شاملة بشأن المحيطات؛ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تنمية المجتمعات الساحلية؛ ومصائد الأسماك المستدامة؛ وتحسين رصد وحماية البيئات الساحلية والبحرية. ويتم التأكيد على منع التلوث الساحلي؛ وإدارة وحفظ الموارد البحرية، ولا سيما منها الأرصد السمكية المنتشرة والأرصد السمكية المهاجرة؛ وتنظيف الشواطئ، وإحياء أحراج المنغروف، وحماية وإعادة تأهيل الشعب المرجانية لتغطية الأضرار الناجمة عن الإفراط في استغلال مواقع المرجان الحي.

٥١ - وفي السنوات الثلاثين الأخيرة، أدى النمو السريع للمجمعات الصناعية والمراكز الحضرية الجديدة في المناطق الساحلية إلى جعل تصريف الفضلات المائية وقاذورات المجاري مسألة عاجلة. وإذ أدركت البلدان آثار التلوث في المناطق البحرية والساحلية على الموارد البرية، فإنها أخذت في وضع برامج لخفض التلوث إلى حده الأدنى ومنعه. وهناك موضوع اهتمام رئيسي آخر هو تغير المناخ وأثره المحتمل سواء على ارتفاع مستوى سطح البحر أو، نتيجة لذلك، على التنوع الأحيائي للجزر الصغيرة الهشة إيكولوجيا.

٥٢ - وهناك أجزاء من المنطقة يشغل بالها التكدر المعدني في المصاب البحرية الآتي من أعالي الأنهار، وزراعة الأرز المكثفة، وتحويل المناطق الواقعة بين المد والجزر (أي المستنقعات الملحية وأحراج المنغروف) إلى مزارع الأرز. كذلك يشير استغلال ونقل النفط والغاز مشاكل محتملة ملحوظة في وجه حفظ الموارد البحرية.

٥٣ - ويجري بذل جهود ترمي إلى تعزيز إنفاذ القوانين والرصد بغية وقف تصريف النفايات غير القانوني إلى البحر. ويولد ضعف السيطرة النسبي في بعض أجزاء المنطقة مشاكل في التعامل مع

الانتهاكات المتكررة من أمثال تصريف النفايات السمية والخطرة وارتكاب التجاوزات في مستجمع الأمطار. وقد أخذت البلدان تستجيب لهذه المشكلة بإقامة شبكات وطنية لرصد البيئة البحرية، ونظم للخدمات الإعلامية، وقواعد بيانات.

٥٤ - ومما يعزز التعاون في المنطقة المشاركة في خطة عمل بحر شرق آسيا^(٥) (١٩٨١) ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

الصين

٥٥ - تؤكد الصين على تكوين تشريعات داخلية تتسق مع القوانين البحرية الدولية. وقد صدر جدول أعمال القرن ٢١ وخطة العمل المتعلقة بالمحيطات في عام ١٩٩٦. وأصبحت هاتان الوثيقتان تشكلان إطار العمل لاستكشاف وحماية الموارد البحرية، وتحسين البيئة البحرية الملوثة، وتنفيذ التنمية المستدامة.

٥٦ - ولدى الصين مساحة بحرية شاسعة، وخط ساحلي طويل، وموارد بحرية غنية. والصناعة البحرية فيها تشكل مجالا متناميا من مجالات التنمية الاقتصادية. ولهذا فإن الصين اتخذت خطوات لمتابعة تنمية إدارة الموارد البحرية والحماية البيئية على نحو متكامل. ومن الإجراءات التي اتخذت إقامة نظام لتقسيم المحيطات إلى مناطق مخصصة، وإعداد خطط وطنية وإقليمية لاستكشاف المحيطات، ونظام تراخيص لتصريف النفايات إلى البحر. ولا بد للتنقيب البحري عن النفط من مرافق لتصريف القاذورات، ومرافق للطوارئ والرصد فيما يتعلق بالاندلاقات النفطية.

٥٧ - وللصين عدد من الجزر البحرية تستخدمها كمناطق تجريبية لاستكشاف الموارد واستغلالها بصورة رشيدة. وقد تم تحقيق فوائد كما هو الأمر في وضع وترويج مشاريع الزراعة المائية على الأرماث العائمة وتكنولوجيا بذر قاع البحر. وتشمل المجالات الأساسية للبحوث التكنولوجية: استخدام الموارد والبيئة الساحلية، واستخدام موارد المياه البحرية، وتوليد الطاقة من المحيطات.

٥٨ - وتشارك الصين في خطة عمل بحر شرق آسيا (١٩٨١) وخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (١٩٩٤).

جنوب المحيط الهادئ

٥٩ - قدمت استراليا (٩٧)، وفيجي (٩٧)^(٦) ونيوزيلندا (٩٧، ٩٩) معلومات وطنية عن المحيطات إلى لجنة التنمية المستدامة. ولم تقم الدول التالية الواقعة داخل هذه المنطقة بتقديم معلومات: بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وفانواتو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٦٠ - وتشكل الاهتمامات الأساسية داخل المنطقة إعداد سياسات شاملة بشأن المحيطات والسواحل، وحماية البيئة البحرية، ومصادر الأسماك المستدامة. وأكثر الاهتمامات البيئية تكرارا هي الذورر الأشنية السمية، وإدخال الأنواع الغريبة، والمسائل المتصلة بتغير المناخ.

٦١ - وسياسات استراليا ونيوزيلندا فيما يتعلق بالمحيطات موجهة بوضوح نحو تعزيز الاستدامة. والإدارة تتسم في كثير من الحالات بدرجة عالية من اللامركزية، مما يؤدي إلى صوغ سياسات ساحلية إقليمية ومحلية. وتضطلع البلدان أيضا بوضع مدونات ممارسات صناعية، وذلك، مثلا، لأغراض الزراعة المائية، وصيد الأسماك الترفيهي، والسياحة. وثمة خطط ومشاريع مختلفة تركز على حماية المنغروف، والشعب المرجانية، والطيور البحرية، وإحياء الدلتاوات المخربة. وقدمت نيوزيلندا أمثلة متنوعة لمبتكرات تكنولوجية من بينها استعمال الأطواق الصوفية في تنظيف مترسبات الاندلاقات النفطية، والميكروبات الآكلة للنفط، ووضع برامج لتربية المحاريات في محابس، والتوليد التجريبي للطاقة من حركة الأمواج والمد والجزر، واستحضار منتجات صيدلانية وصحية طبيعية من موارد بحرية مثل الإسفنج.

٦٢ - وجرى مؤخرا تنقيح السياسات والتشريعات المتصلة بمصادر الأسماك، مع مراعاة مفهوم التنمية المستدامة إيكولوجيا واتباع نهج مبني على النظام الإيكولوجي، وزيادة اشراك أصحاب المصالح في صنع القرارات، وتوحيد نظام إدارة الحصص بوصفه الوسيلة الرئيسية للتحكم في صيد الأسماك. كذلك تعترف أطر السياسات الجديدة بحقوق صيد الأسماك للسكان الأصليين.

٦٣ - وتهيئ خطة عمل جنوب المحيط الهادئ (١٩٨٢) أساسا للتعاون في المنطقة. وتشارك استراليا أيضا في خطة عمل بحر شرق آسيا. وتشمل الاتفاقيات أو المحافل الأخرى اتفاقية حظر صيد الأسماك بالشباك العائمة الطويلة في جنوب المحيط الهادئ والفريق العامل لحفظ الموارد البحرية التابع لمجلس التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ. ومن أمثلة أنشطة التعاون الثنائي الجديدة داخل المنطقة مذكرة التفاهم بين استراليا ونيوزيلندا لتيسير التعاون والمساعدة في حال وقوع حادثة تلوث بحري تمس بحر طسمان.

دال - أوروبا

بحر البلطيق

٦٤ - قدمت البلدان التالية التي تتاخم بحر البلطيق معلومات وطنية عن المحيطات إلى اللجنة: الاتحاد الروسي (٩٧، ٩٩)، واستونيا (٩٩)، وألمانيا (٩٧، ٩٩)، وبولندا (٩٧)، والدانمرك (٩٧)، والسويد (٩٧، ٩٩)، وفنلندا (٩٧، ٩٩)، وليتوانيا (٩٧، ٩٩). ولم تقم لاتفيا بتقديم معلومات. ويبحث الاتحاد الروسي بصورة مستقلة أدناه.

٦٥ - إن أهم ما تعنى به المنطقة هو استعادة التوازن الإيكولوجي لبحر البلطيق. وتركز الأنشطة على تحسين المجاري المائية الموبوءة، الملوثة بخاصة بالفلزات الثقيلة والنتروجين والفوسفور، ولا سيما الآتية من المراعة، والصناعة، والنقل، ومنع المزيد من اتخام الأجسام المائية بالمغذيات. والمنتظر في دول البلطيق وبولندا أن يساعد إكمال تشييد مرافق معالجة المياه المستعملة على تحسين حالة بحر البلطيق في المستقبل القريب. وقد مُنحت الأولوية أيضا لحفظ وتعزيز التنوع الأحيائي فضلا عن الأصول الثقافية والترفيهية للمنطقة.

٦٦ - وجرى مؤخرا تنقيح السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج الرئيسية، والتشريعات الوطنية للامتثال للاتفاقات الدولية. وفي دول البلطيق وبولندا، لا يزال يجري شئ من العمل إذ تقوم البلدان بتنسيق إطارها التنظيمي الوطني وفقا لمتطلبات الجماعة الأوروبية. وقطاعات المجتمع الفردية مسؤولة عن أدائها البيئي الخاص بها، وذلك في العادة تحت توجيه وإشراف السلطات البيئية. وهناك مشاريع مختلفة فضلا عن خطط محلية (كبرى) تدعم إدارة المناطق الساحلية على نحو متكامل.

٦٧ - وتقوم الحوافز الاقتصادية بدور هام في تعزيز أنشطة التنمية المستدامة، ولا سيما في بلدان المنطقة غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وبخاصة من حيث خفض تصريف قاذورات المجاري إلى المياه الداخلية وبالتالي إلى بحر البلطيق.

٦٨ - والسياسات المتصلة بمصائد الأسماك تحددها بدرجة كبيرة العضوية في الجماعة الأوروبية. والسياسة المشتركة لمصائد الأسماك والمعتمدة من الجماعة الأوروبية تتضمن أنظمة مشتركة لصيد الأسماك، بما في ذلك كمية الصيد الإجمالية المسموح بها، ونظم للحصص، وتدابير تقنية. وتوجد نظم للمراقبة، تشمل استعمال نظم المعلومات الجغرافية، لرصد تنفيذ التشريعات المتصلة بمصائد الأسماك.

٦٩ - وأكدت البلدان جميعا على أهمية التعاون الإقليمي، ولا سيما عن طريق لجنة هلسنكي، التي هي هيئة إدارة اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق (١٩٧٤، ١٩٩٢)؛ وعن طريق تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لجدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق وبرامجه القطاعية المحددة؛ وعن طريق مختلف البرامج والمشاريع الثنائية.

البحر الأسود

٧٠ - يتأخم البحر الأسود الإتحاد الروسي (٩٧، ٩٩)، وأوكرانيا (٩٧)، وبلغاريا (٩٧)، وتركيا (٩٧)، وجورجيا (٩٩)، ورومانيا (٩٧، ٩٩). ويبحث الإتحاد الروسي بصورة مستقلة.

٧١ - وموضوعات الاهتمام الرئيسية للمنطقة هي تدهور النظام الإيكولوجي، ولا سيما عن طريق اتخام الأجسام المائية بالمغذيات؛ والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية؛ والانخفاض في الأرصد السمكية

التجارية؛ وفضلات المجارير غير المعالجة معالجة كافية، الأمر الذي يهدد الصحة العامة وقد يشكل عقبة في سبيل تطوير السياحة والزراعة المائية القابلين للاستدامة.

٧٢ - والتحديات الرئيسية للمنطقة هي كفالة إيجاد بيئة بحرية صحية في وقت يجري فيه السعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ وإكمال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة وبخاصة لأغراض الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومصائد الأسماك المستدامة؛ وتعزيز التوعية العامة والتعاون بين أصحاب المصالح.

٧٣ - وتم مؤخرا صوغ استراتيجيات وسياسات بحرية وطنية أو يجري العمل على وضعها. وقد ركزت البلدان برامجها على التحسين الإيكولوجي للأنهار القريبة من البحر، وحفظ التنوع الأحيائي، والتدخل في حال حدوث تلوث نفطي مصادفة. وهناك حاجة إلى الدعم في مجال الرصد، وذلك بالرغم من وجود نظم للمراقبة الأساسية، كما يجري إدخال نُظُم المعلومات الجغرافية في بعض البلدان. وتعمل حكومات المنطقة على وضع قواعد ومعايير لمنع الإفراط في صيد الأسماك، علما بأن صيد الأسماك يخضع عموماً لنظام حصص.

٧٤ - ويتم التعاون الإقليمي إلى درجة كبيرة من خلال خطة العمل الاستراتيجية للبحر الأسود (١٩٩٦) وبرنامج الجماعة الأوروبية لمساعدة إعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا^(٧) وبرنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا.^(٨)

الاتحاد الروسي

٧٥ - إن موضوعات الاهتمام الرئيسية للاتحاد الروسي (٩٧، ٩٩) هي الحدود البحرية للدولة التي تم إقرارها حديثاً (تغير الحالة الجغرافية - السياسية)، وتردي الحالة الاقتصادية، وتزايد التنافس الدولي على حقوق الملكية في المناطق والموارد المحيطية، وعدم وجود آلية للتنسيق الأقاليمي وفيما بين القطاعات في المشاريع المحيطية.

٧٦ - وقد اعتمد الاتحاد الروسي استراتيجية بشأن المحيطات في عام ١٩٩٨، مع خطط لتنفيذها على ثلاث مراحل: تسوية المنازعات بشأن الحدود البحرية للدول، واستخراج الموارد المعدنية على نطاق صناعي، وتحسين العلاقات التجارية وكفالة تكافؤ الفرص في السوق الدولية. ووضع الاتحاد الروسي برنامجاً لتنمية صناعة صيد الأسماك، وهو يحترم الإتفاقات الدولية في إدارته لمصايد الأسماك. وتم إعداد برامج للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بخصوص بحر قزوين والبحر الأسود وبحر آزوف.

٧٧ - وسيقت عدة أمثلة عن الأنشطة البحثية والتكنولوجية، منها الطرق الجديدة للتنبؤات البحرية (كمستوى سطح بحر قزوين)، ونُظُم المعلومات البحرية، وأعمال البحث في أركتيكا وأنتاركتيكا.

٧٨ - ويُرَكِّز التعاون بالدرجة الأولى على الإستغلال الأمثل للأرصدة السمكية المشتركة أو المترابطة مع البلدان المجاورة التي ترتبط روسيا معها بمصالح مشتركة طويلة الأجل وعلى حفظ تلك الأرصدة. وأخذت روسيا توسع التعاون الإقليمي في البحر الأسود وبحر آزوف، وكذلك في بحر قزوين وبحر البلطيق وبحر اليابان وبحر بيرنغ. ويشارك الإتحاد الروسي في خطتي العمل للبحر الأسود وشمال غرب المحيط الهادئ كما يشارك في برنامج العمل لمنطقة بحر البلطيق في جدول أعمال القرن ٢١.

شمال شرق المحيط الأطلسي وبحر الشمال

٧٩ - قدمت إسبانيا (٩٧)، وألمانيا (٩٧، ٩٩)، وإيرلندا (٩٧)، وإيسلندا (٩٧)، والبرتغال (٩٧)، وبلجيكا (٩٧، ٩٩)، والدانمرك (٩٧)، والسويد (٩٧، ٩٩)، وفرنسا (٩٧)، والمملكة المتحدة (٩٨)، والنرويج (٩٧)، وهولندا (٩٧) معلومات وطنية عن المحيطات إلى اللجنة.

٨٠ - وينصب معظم التأكيد داخل المنطقة على حماية البيئة البحرية، ولا سيما في بحر الشمال؛ والإستغلال المستدام للأرصدة السمكية؛ وحفظ التنوع الأحيائي، والتراث الثقافي، والمناظر الطبيعية؛ وتحسين المعرفة العلمية بالنظم الإيكولوجية البحرية؛ والسياحة المستدامة؛ وزيادة التوعية العامة؛ وإيضاح المصالح ومجالات التضارب بين مختلف القطاعات. أما التحديات الرئيسية فتشمل اتخاذ إجراءات تصحيحية لإصلاح المناطق المتضررة، ومنع ازدياد إتحام الأجسام المائية بالمغذيات، والآثار السلبية الناجمة عن المواد الخطرة والمغذيات. كما أن الإندلاقات النفطية والأنواع الغريبة الآتية من السفن الأجنبية أدرجت أيضا في عداد عناصر التهديد الرئيسية.

٨١ - وقد وضعت جميع البلدان تقريبا سياسة محيطية أدمجت في الإستراتيجية الإنمائية الوطنية المستدامة.

٨٢ - وتطبق "أفضل الممارسات البيئية" و "أفضل التكنولوجيات المتاحة" على نطاق واسع لإدارة الموارد على نحو مستدام وللإقلال من الفضلات السائلة المسببة للتلوث. وأدت التشريعات المشددة إلى وقف التصريفات المباشرة. وعلى غرار الحال في منطقة بحر البلطيق، تقوم الحوافز الإقتصادية بدور هام في تشجيع التنمية المستدامة.

٨٣ - وتخضع مصائد الأسماك في المنطقة كلها لأنظمة مشددة بواسطة نظامي الحصص وكمية الصيد المسموح بها. وبالنسبة إلى أعضاء الجماعة الأوروبية، تتيح السياسة المشتركة لمصائد الأسماك إطارا للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك.

٨٤ - وتشكل لجنة أوسلو وباريس لاتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي الأساس الذي يقوم عليه التعاون الإقليمي. وتشمل أمثلة هذا التعاون الإقليمي خطة عمل بلدان الشمال

لمكافحة تلوث البحر، وتعاون بحر وادن الثلاثي لحماية أحوال المناطق المدية - الجزرية في ألمانيا والدانمرك وهولندا.

الدول غير الساحلية

٨٥ - قدمت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٩٧)، وسويسرا (٩٧)، والنمسا (٩٧)، وهنغاريا جميعا معلومات عن المحيطات إلى اللجنة بالرغم من أنها دول غير ساحلية. وقد صدقت النمسا وهنغاريا على اتفاقية قانون البحار ووقعتها سويسرا. وتضطلع سويسرا بأنشطة لخفض تدفق المغذيات والمواد الكيميائية السمية إلى بحر الشمال، وهي تعمل على تحسين التكنولوجيا في الصناعات الواقعة على امتداد نهر الراين. وهي تشارك أيضا في برامج إقليمية ودولية لحماية بحر الشمال.

هاء - البحر الأبيض المتوسط

٨٦ - قدمت الدول التالية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط معلومات عن المحيطات إلى اللجنة: إسبانيا (٩٧)، وإسرائيل (٩٧)، وألبانيا (٩٧)، وإيطاليا (٩٧)، وتركيا (٩٧)، وتونس (٩٧)، والجزائر (٩٧)، وسلوفينيا (٩٧)، وسوريا (٩٧)، وفرنسا (٩٧)، وكرواتيا (٩٧)، ولبنان (٩٧)، ومصر (٩٧)، والمغرب (٩٧)، وموناكو (٩٧، ٩٩)، واليونان (٩٧، ٩٩). أما البوسنة والهرسك، والجماهيرية العربية الليبية، وقبرص، ومالطة فإنها لم تقم بتقديم معلومات.

٨٧ - والمنطقة معنية إلى حد كبير بالتلوث النفطي، والمياه المستعملة، والتنوع البيولوجي. وأكدت البلدان الأفريقية وبلدان أوروبا الشرقية أيضا على الحاجة إلى بناء القدرات، وتعبئة الموارد البشرية في القطاع العام، وإعداد خطط ساحلية وبحرية عاملة، وتحسين المستوطنات البشرية في المناطق الساحلية، والحاجة إلى المساعدة التكنولوجية، وبخاصة لمكافحة التلوث النفطي وتحسين نوعية المياه.

٨٨ - وقد دأبت منطقة البحر الأبيض المتوسط لسنوات عديدة على مكافحة التلوث النفطي الذي يقع بالصدفة. وأبلغت بعض البلدان الأفريقية أن وجود العديد من مرافق تخزين النفط على امتداد الخط الساحلي يجعل التلوث أشد في ذلك الجزء من المنطقة، وهو يشكل تهديدا بيئيا رئيسيا. وقد أعدت خطط طوارئ وطنية، وهياكل أساسية ومنشآت لتلقي المترسبات النفطية والكيميائية المتخلفة من السفن، كما تستخدم طرق تنظيف جديدة، مثل البكتيريا الآكلة للنفط، في حال وقوع حوادث. ولدى معظم البلدان أيضا نظم مراقبة كافية.

٨٩ - والمياه المستعملة مشكلة رئيسية أخرى من مشاكل المنطقة. وبالرغم من أن الحوافز المالية والمعايير الصارمة فيما يخص نوعية المياه تطبق على نطاق واسع، وأن المياه المستعملة تعالج، فلا تزال توجد مشاكل قائمة. وتقع على الساحلين الجنوبي والشرقي مستوطنات مكتظة بالسكان

كثيرا ما تكون خدمات تصريف القاذورات فيها غير كافية، وهي تتسبب في إلحاق آثار سلبية كبرى بالبيئة البحرية.

٩٠ - والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي يقوم بدور هام في حماية البحر الأبيض المتوسط، وهو يتم في إطار مختلف الإتفاقات الإقليمية والدولية. والمحفل الأساسي لذلك هو خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (١٩٧٥). ومن أمثلة التعاون دون الإقليمي اتفاق فرنسا - موناكو - إيطاليا لمكافحة التلوث وحفظ نوعية البحر في المناطق الساحلية. وتقوم الجماعة الأوروبية أيضا بدور نشط في هذا المجال.

واو - أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية

جنوب غرب المحيط الأطلسي

٩١ - قدمت الأرجنتين (٩٧)، والبرازيل (٩٧) كلتاهما معلومات وطنية عن المحيطات إلى اللجنة. وتنتمي أوروغواي أيضا إلى هذه المنطقة ولكنها لم تقم بتقديم معلومات.

٩٢ - ومن بين التحديات الرئيسية المقبلة في المنطقة تحسين النظم التصحيحية ومصائد الأسماك الواقعة بمحاذاة الخط الساحلي.

٩٣ - وفي الأرجنتين، يُضطلع ببحوث في عدد من المجالات للتصدي لهذه المشاكل، من بينها دراسات عن الأشنات، وخطر التحات الساحلي، وتيارات المحيطات.

٩٤ - وقد اعتمدت البرازيل استراتيجية ساحلية متكاملة تتناول، فيما تتناول، الإستغلال العقاري وتخصيص المناطق، ومكافحة التلوث، وتقييم الموارد الطبيعية، وبناء القدرات، وتحديد الجوانب الحرجة، وخطط الطوارئ. ويجري وضع قانون اتحادي بشأن مصائد الأسماك. وهناك عدد من المشاريع التي ترمي إلى حماية الأنواع المعرضة للخطر، مثل السلاحف البحرية، وخراف البحر، والحيتان والدلافين، والطيور المائية.

٩٥ - وقد اعتمدت خطة عمل جنوب غرب المحيط الأطلسي في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع إقليمي يشترك في رعايته مرفق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ويجري تنفيذه بشأن حفظ التنوع الأحيائي البحري والمستنقعات الساحلية.

منطقة البحر الكاريبي الأوسع وجنوب شرق المحيط الهادئ (أمريكا الوسطى)

٩٦ - قدمت البلدان التالية معلومات عن المحيطات إلى اللجنة: إكوادور (٩٧، ٩٩)، وأنتيغوا وبربودا (٩٨)، وبربادوس (٩٧، ٩٨)، وبنما (٩٧)، وجامايكا (٩٨)، وجزر البهاما (٩٧، ٩٨)، وسورينام (٩٧).

وغيانا (٩٨)، وفنزويلا (٩٧)، وكوبا (٩٧، ٩٨، ٩٩)، وكوستاريكا (٩٧)، وكولومبيا (٩٧)، والمكسيك (٩٧، ٩٩)، ونيكاراغوا (٩٩)، وهايتي (٩٧). ومن بلدان المنطقة، لم تقم بليز، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كرسطوفر ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغرينادا، وهندوراس بتقديم معلومات إلى اللجنة.

٩٧ - وموضوع الإهتمام الرئيسي في المنطقة هو تغير المناخ والمسائل المرتبطة به، مثل أثره المحتمل على قوة نشاط الأعاصير ومعدل تكررها، وزيادة احتمال حصول الفيضانات والجفاف والتحات ودخول المياه المالحة، والآثار التي تمس الصحة البشرية، والتهديدات التي يتعرض لها الإقتصاد، ولاسيما منه السياحة. وتعد خطط ومبادئ توجيهية للتكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر، إلا أن البلدان في الكثير من الحالات لا تملك الأموال التي تمكن من دعم التدابير اللازمة. واتخذت بلدان المنطقة أيضا خطوات لوضع سياسات للتأهب للكوارث.

٩٨ - والمشكلة الرئيسية الأخرى هي التلوث البحري. ومع أن نوعية المياه في المنطقة جيدة بوجه عام، فإن عدم كفاية معالجة المياه المستعملة والتوسع في تربية الجمبري تسببا في ضرر بيئي، وبخاصة في الأماكن المكتظة بالسكان من المنطقة. وتشمل الأنشطة الجارية إصلاح الخلجان الموبوءة والجهود الرامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا التي تسمح بالتقييم العلمي للتلوث البحري. وقد اعتمدت معظم البلدان خطط طوارئ للتلوث النفطي الإقليمي في البحر. كما أن حماية الشعب المرجانية والشواطئ الطبيعية، وبخاصة في الجزر الصغيرة، وحماية وإحياء المنغروف، هي من المسائل التي تتناولها مختلف المشاريع الوطنية والمحلية وتتطلب أيضا مع ذلك مزيدا من التعاون الدولي.

٩٩ - والخسائر في التنوع الأحيائي والنمو الإقتصادي الراجعة إلى انعدام التخطيط في الأنشطة المتصلة بتطهير قيعان البحار من الأوحال، والإفتقار إلى حقوق ملكية واضحة وإلى السيطرة على الموارد الطبيعية، وانخفاض مستوى الإستثمارات، وعدم المشاركة في صنع القرارات تمثل الأوضاع التي أدت إلى إدخال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في جدول الأعمال السياسي، ويجري حاليا وضع برامج بالتدرج في هذا الخصوص.

١٠٠ - ووجود سياسات وتشريعات وخطط وبرامج تنم عن الإستدامة وتعلق بالمحيطات أمر يتفاوت تفاوتا كبيرا في مختلف أنحاء المنطقة. غير أن أغلبية البلدان وضعت أو هي في سبيل وضع سياسات وخطط تتعلق بالمحيطات بنية إدماجها في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية المستدامة. كما أن معظمها وضعت معايير لتعزيز السياحة. وتتعاون الحكومات مع الوكالات السياحية، وصناعة الفنادق، والصناعات الأخرى ذات الصلة لوضع معايير للألعاب الرياضية المائية (الغوص)، والتراث الثقافي، والروائع الطبيعية، والأماكن السياحية الأخرى، والنقل البحري.

١٠١ - وأبلغت بلدان عديدة أنه بالرغم من أن أهمية صناعة مصايد الأسماك في اقتصادياتها الوطنية آخذة في الإزدياد، فإن استغلال الموارد البحرية الحية فيها غير قابل للاستدامة. غير أنه يجري تنقيح التشريعات، كما تم الإضطلاع بعدد من المشاريع لتحقيق الغلة المثلى، وذلك دون تعريض جني الرصيد السمكي وأرصدة الأنواع الأخرى في المستقبل للخطر. وقد زاد عدد من البلدان في المنطقة من صرامة المعايير والسيطرة والرصد، كما وضع نُظُمًا للحصص. واتخذت أيضا تدابير لخفض الصيد العرضي للدلافين والسلاحف لدى صيد سمك التون. وقد أسرعت الزراعة المائية، ولا سيما تربية الجمبري، في الإتساع. وهناك حاجة إلى مزيد من السيطرة لتجنب الإخلال بالنُظُم الإيكولوجية من أمثال أحراج المنغروف ومصاب الأنهار.

١٠٢ - وتعاون البلدان الواقع في المنطقة عن طريق خطة عمل منطقة البحر الكاريبي (١٩٨١)، وخطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ لأمريكا الوسطى، وغير ذلك من مختلف الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، منها مشاريع تتصل بالتخطيط في منطقة البحر الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي، ومشروع عن الخلجان الموبوءة بالتلوث الشديد، ودراسات عن إعصار "إيل نينيو".

كندا

١٠٣ - أكدت كندا (٩٧) على حفظ موارد مصائد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام، وعلى حقوق السكان الأصليين. وموضوعات الإهتمام الرئيسية على الصعيد الدولي تتمثل في منع التلوث البحري من المصادر البرية والتلوث الناجم عن إلقاء النفايات، وحماية البيئة الحساسة للمحيط المتجمد الشمالي، وتبادل المعلومات العلمية عن المحيطات وعن مواردها الحية.

١٠٤ - والسياسات المتصلة بالمحيطات وبرامج العمل الوطنية والمحلية بشأن الإدارة الساحلية تأخذ بنهج النظام الإيكولوجي. وقد سنت كندا "قانون المحيطات" في عام ١٩٩٦، وهي آخذة في وضع استراتيجية لإدارة المحيطات وبرنامج عمل لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وأخذ السكان الأصليون يحصلون على سيطرة أكبر على مسائل محددة من مسائل الإدارة في بعض المناطق، ولا سيما في شمالي كندا.

١٠٥ - وقد اجتمعت مشاكل حفظ الأرصدة، ومنازعات التوزيع بين الجماعات المستغلة، والمنازعات الدولية العابرة للحدود، والقدرة المفرطة على الجني، والتقشف المالي لتشجيع الحكومة الاتحادية على استراتيجية ترمي إلى النهوض بإعادة تنظيم الصناعة وإدخال تغييرات على السياسات المتصلة بمصائد الأسماك والممارسات الإدارية. والغرض من هذه التغييرات إيجاد قطاع صيد أسماك قابل للاستدامة بيئيا، ويأخذ في الإعتبار الحفظ، وحقوق السكان الأصليين، والتوازن بين قدرة الصناعة وبين القدرة التشغيلية المستدامة، والشراكة بين الحكومة والصناعة.

١٠٦ - وتشمل أنشطة التعاون الكندية خطة طوارئ بحرية مشتركة مع الولايات المتحدة للاستجابة للإندلاقات في مياه الحدود المشتركة، ومجلس القطب الشمالي.

الولايات المتحدة

١٠٧ - أكدت الولايات المتحدة على حماية البيئة البحرية، والمصادر البرية للتلوث البحري، وإدارة النفايات الخطرة، وأعمال البحث وتبادل المعلومات بشأن تغير المناخ، ومنع الإندلاقات النفطية، وتعزيز الإجمالي للتنمية المستدامة لموارد المياه العذبة، والموارد الساحلية والبحرية.

١٠٨ - ولدى الولايات المتحدة سياسة بشأن المحيطات فضلا عن برنامج للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يرمي إلى تشجيع التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة والموارد الساحلية والبحرية.

١٠٩ - والولايات المتحدة تشارك في خطة عمل منطقة البحر الكاريبي وخطة عمل جنوب المحيط الهادئ. وهي تساند مختلف المبادرات العالمية والدولية، وتؤكد على أهمية التعاون العالمي. ولدى الولايات المتحدة خطة طوارئ بحرية مشتركة مع كندا للاستجابة للإندلاقات في مياه الحدود المشتركة.

رابعا - المصادر الأساسية للتلوث البحري واستخدامات المناطق الساحلية، بحسب المنطقة

١١٠ - يلخص الجدول المعلومات الإقليمية عن المصادر الأساسية للتلوث البري القاعدة، والمصادر الأساسية للتلوث البحري القاعدة، والإستخدامات الرئيسية للمناطق الساحلية. وعلى غرار كل بحث آخر في هذه الإضافة، تستند المعلومات بلا استثناء إلى التقارير الوطنية التي اختارت الحكومات تقديمها إلى اللجنة.

المصادر الرئيسية للتلوث البحري واستخدامات المناطق الساحلية، بحسب المنطقة

المصادر البرية لرئيسية للتلوث	المصادر البحرية الرئيسية للتلوث	الاستخدامات الرئيسية للمناطق الساحلية	
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	بحر آرال
زراعة، نقل، صناعة (في دول البلطيق: مياه مستعملة من المراكز السكانية)	تصريفات نفط قانونية وغير قانونية، قمامة من السفن، تلوث الهواء	مراكز سكانية رئيسية، صيد أسماك، نقل بحري، زراعة، صناعة، دور صيفية، ترفيه، تعددين، سياحة، حفظ الطبيعة	بحر البلطيق
مياه المجاري البلدية، زراعة، صناعة، تحات	استغلال النفط، نقل بحري، أنشطة مرفئية، اندلاقات نفطية	مراكز سكانية رئيسية، صيد أسماك، سياحة، استغلال النفط ومعالجته، صناعة	البحر الأسود
مياه مستعملة، فضلات صلبة	مياه الصابورة، اندلاقات نفطية	مراكز سكانية رئيسية، التنمية الاقتصادية، صيد الأسماك في مناطق مخصصة، استغلال النفط، سياحة	شرق المحيط الأطلسي الأوسط (غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى)
مياه المجاري (معالجة أو غير معالجة)، فضلات سائلة صناعية. وفي السنوات الأخيرة، تحسنت الحالة تحسنا ملحوظا	اندلاقات نفطية حاصلة بالصدفة وتصريفات غير قانونية من السفن	مراكز سكانية رئيسية، صناعة، سياحة، صيد الأسماك	البحر الأبيض المتوسط
فضلات سائلة صناعية، زراعة، نقل. وبحر الشمال شديد التأثير بالمياه المستعملة من الصناعة والمستوطنات الحضرية	تصريفات نفطية قانونية وغير قانونية، إلقاء النفايات	مراكز سكانية رئيسية، سياحة، زراعة، صناعة، صيد الأسماك، حفظ الطبيعة	شمال شرق المحيط الأطلسي وبحر الشمال
مبيدات الآفات من الزراعة؛ مياه مستعملة من الصناعات؛ تلوث حراري، وكرات القار، وفضلات سائلة لدائنية وسمية بما فيها الفلزات الثقيلة	اندلاقات نفطية وإلقاء	مراكز سكانية رئيسية (ملوثة تلويثا شديدا في كثير من الحالات)	شمال المحيط الهندي (بحار جنوب آسيا)
مياه المجاري، فضلات سائلة صناعية، إلقاء	اندلاقات نفطية، زراعة مائية، تطهير قاع البحر من الأوحال	مراكز سكانية رئيسية، صناعات، صيد الأسماك، مرافئ، استجمام، موقع لمنشآت توليد الطاقة الكهربائية	شمال غرب المحيط الهادئ

المصادر البرية لرئيسية للتلوث	المصادر البحرية الرئيسية للتلوث	الاستخدامات الرئيسية للمناطق الساحلية	
مياه مجاري معالجة وغير معالجة، فضلات سائلة صناعية ومياه الصرف من الري	اندلاقات نفطية	مراكز حضرية	الخليج الفارسي، والبحر الأحمر، وخليج عدن
زراعة، مياه مجاري معالجة في معظمها، تصريفات من الصناعة، إلقاء الانقاض والقمامة	اندلاقات نفطية	مراكز سكانية رئيسية، صيد أسماك، ترفيه، سياحة، تعدين، تنقيب عن النفط وصناعات	جنوب المحيط الهادئ
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	جنوب غرب المحيط الأطلسي
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	غرب المحيط الهندي (منطقة شرقي أفريقيا)
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	غرب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي (بحار شرق آسيا)
مياه مستعملة منزلية وفضلات صلبة، مبيدات الآفات من الزراعة، فلزات ثقيلة أو متخلقة عن أنشطة التعدين	اندلاقات نفطية، انبعاثات غازية، نقل المواد الكيميائية، استخدام المراكب (الصيد الأسماك والسياحة)، تربية الجمبري	مراكز سكانية رئيسية، بمحاذاة الساحل، زراعة، سياحة، زراعة مائية (مزارع تربية الجمبري)	منطقة البحر الكاريبي الأوسع وجنوب شرق المحيط الهادئ (أمريكا الوسطى)
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	مدن رئيسية	كندا
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	الصين
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	التعدين واستغلال النفط	الاتحاد الروسي
مياه المجاري، مياه العواصف الطافحة من المناطق الحضرية بفضلات صناعية ومياه مجاري	اندلاقات نفطية حاصلة بالصدفة، نفط مصرف عمدا، مياه صابورة، لدائن وملوثات أخرى من السفن وأنشطة صيانة السفن	مراكز سكانية رئيسية، صيد الأسماك، تجمع الكائنات العضوية العائشة في المناطق المدية الجزرية، شباك الصيد الشاطئية والسينية والممارسات الزراعية، السياحة، الترفيه والاستجمام، الزراعة والتعدين	جنوب أفريقيا
المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة	الولايات المتحدة

خامسا - تحديات المستقبل

١١١ - بالرغم من الجهود والأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة داخل المحيطات والبحار، فلا يزال يتوجب عمل الكثير.

١١٢ - ويشكل ضعف تنسيق التشريعات وتنفيذها ورصدها والإفتقار إلى التنسيق بين القطاعات في كثير من أنحاء العالم، العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنفيذ الكامل للاتفاقات والإلتزامات الدولية. ويجب أن يلاحظ أيضا أنه لا تزال هناك مناطق نجد فيها أن استغلال الموارد البحرية يفتقر إلى التنظيم، وأن السياسة الوطنية بشأن مصائد الأسماك غير واضحة الصياغة، وأن التشريع من أجل الإستغلال العقاري في المناطق الساحلية أو إدارة مصائد الأسماك منعدم تماما.

١١٣ - وتلخص الإطارات ١-٤ أكثر المشاكل حدة وتكرارا من المشاكل الواردة في التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة بشأن المحيطات:

الإطار ١

موضوعات الإهتمام الكبرى المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية (إدارة متكاملة)

- تؤدي التنمية الإقتصادية وكثافة السكان، مشفوعة بندرة الموارد العقارية، إلى زيادة الضغط على الموارد وتؤثر في التوازن الإيكولوجي للمنطقة الساحلية. ويتمثل التحدي في إيجاد الوسائل اللازمة لتجنب الآثار السيئة للصناعات والمستوطنات البشرية على البيئة الساحلية وإدارة النزاعات التي تنشأ عن الاستخدامات المتنافسة للمساحة الساحلية، ولا سيما في البلدان المكتظة بالسكان.
- هناك حاجة إلى المزيد من التفهم لطرق وضع برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وطرق تنفيذها بوجه خاص.
- وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من التأكيد على إدماج جميع عناصر التنمية المستدامة في السياسات المتعلقة بالإدارة الساحلية والمحيطات.
- يلزم فرض الرصد والضوابط على الانتهاكات المتكررة في مجال التخلص من النفايات السمية والخطرة في مستجمعات مياه الأمطار.
- يلزم تصميم برامج لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية وإصلاح المناطق المتدهورة.

الإطار ٢

موضوعات اهتمام محددة تتعلق بتغير المناخ

- قد تنجم كما نجمت بالفعل عن تغير المناخ العالمي مشاكل تفاعل ومشاكل جذرية. وتشمل هذه ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد تكرار وقوة العواصف والأعاصير والفيضانات وما يحتمل أن يتولد عنها من نتائج اقتصادية وبيئية واجتماعية مثل تناقص السياحة، ونشوء أخطار تهدد حياة الناس اليومية والصحة البشرية، وزيادة التحات ومستويات تسرب المياه المالحة والجفاف.
- بالرغم من وجود جهود جارية، فإن الكثير من الدول الجُزُرية الصغيرة اعترفت بأنه لا توجد لديها خطط للتكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر ولا اعتمادات وطنية لتمويل تدابير التكيف.

الإطار ٣

موضوعات الإهتمام الكبرى المتعلقة بحماية البيئة البحرية

- لا تزال المياه المستعملة غير المعالجة أو غير المعالجة معالجة كافية (من المراكز السكانية، والفضلات السائلة الصناعية، ومياه الصرف من الري) تمثل مشكلة رئيسية.
- بالرغم من مختلف الإتفاقات الدولية والإقليمية، فإن مكافحة ورصد التلوث البحري لا يزالان ناقصين في كثير من أنحاء العالم، وبالتالي فإن الاندلاقات النفطية والتصريفات القانونية وغير القانونية للنفط والنفائات من السفن في البحر مستمرة. وهناك حاجة إلى المزيد من الإلتزام، وإلى تشديد إجراءات التفتيش والمكافحة بوجه خاص، على الصعيد الوطني.
- إدخال الأنواع الغريبة عن طريق مياه الصابورة من السفن مستمر دون أن يُكتشف في كثير من الأحيان.
- يزداد الإلتخام بالمغذيات الذي يرجع إلى تشبع المصايد البحرية للألحاح بالفوسفات والنترات والرواسب المتولدة عن الزراعة المكثفة في مستجمعات مياه الأمطار.

الإطار ٤

المشاكل الكبرى في حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام

- الأرصدة السمكية مستمرة في التناقص والكثير من الموارد البحرية الحية مهددة بالخطر.
- يبدو أنه لا تتوفر الإرادة السياسية لإنهاء صيد الأسماك المفرط وطرق صيد الأسماك المدمرة، ولاستعادة الأرصدة السمكية الناضبة، ولتطبيق استراتيجيات إنمائية مستدامة طويلة الأجل تطبيقاً يتسم بالكفاءة بالنسبة إلى الأرصدة السمكية الرئيسية في كثير من أنحاء العالم.
- لا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بمراقبة ورصد مصائد الأسماك في البحر.

- تواجه البيئات البحرية الساحلية، ولاسيما النُظُم الإيكولوجية الهشة، تهديدات ترجع إلى زيادة الزراعة المائية البحرية (مزارع تربية السمك والجمبري).
- بالرغم من الكثير من الجهود الدولية والوطنية، يستمر الإستغلال المفرط لمواقع المرجان الحي وتدهور أحراج المنغروف.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1996/29)، الفصل الأول - باء.

(٢) التحليل لا يشمل بحر قزوين لأن اللجنة لم تزود بغير القليل جداً من المعلومات عن أنشطة الإستدامة المحددة المتعلقة به ولأن تحليل المعلومات الوطنية للبلدان التي تتاخم هذا البحر يرد في إطار المناطق الأخرى.

(٣) تُبحث بصورة فردية لأنها تتاخم أكثر من بحر أو محيط واحد أو لأنها عضو في أكثر من برنامج محيطي واحد.

(٤) بما في ذلك التعاون بين أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

(٥) تشارك استراليا وجمهورية كوريا والصين أيضاً في خطة عمل بحار شرق آسيا ولكن بروني دار السلام لا تشارك فيها.

(٦) المعلومات الواردة من فيجي لا تشمل غير مصائد الأسماك.

(٧) برنامج إعادة التنظيم الإقتصادي لبولندا وهنغاريا مبادرة قامت بها الجماعة الأوروبية لتزويد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بإعانات مالية تدعمها خلال عملية التحول الإقتصادي وتعزيز الديمقراطية.

(٨) برنامج تقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا مبادرة قامت بها الجماعة الأوروبية لصالح رابطة الدول المستقلة، وهي تهدف إلى تعزيز إقامة روابط اقتصادية وسياسية بين الجماعة الأوروبية وبين تلك البلدان الشريكة.

المرفق

قائمة البلدان التي قدمت التقارير

دورة (دورات) اللجنة التي قدمت إليها المعلومات عن المحيطات			البلدان التي قدمت معلومات عن المحيطات إلى اللجنة
٩٩	٩٨	٩٧	
		X	البرتغال
X			بروني دار السلام
X		X	بلجيكا
		X	بلغاريا
		X	بنغلاديش
		X	بنما
		X	بنن
		X	بولندا
		X	تايلند
		X	تركيا
		X	تونس
	X		جامايكا
		X	الجزائر
	X	X	جزر البهاما
		X	جمهورية تنزانيا المتحدة
		X	الجمهورية العربية السورية
X		X	جمهورية كوريا
		X	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ^(١)
X		X	جنوب افريقيا
X			جورجيا
		X	الدانمرك

دورة (دورات) اللجنة التي قدمت إليها المعلومات عن المحيطات			البلدان التي قدمت معلومات عن المحيطات إلى اللجنة
٩٩	٩٨	٩٧	
X		X	الإتحاد الروسي
		X	الأرجنتين
		X	اسبانيا
		X	استراليا
X			استونيا
		X	إسرائيل
X		X	إكوادور
		X	البانيا
X		X	المانيا
	X		أنتيغوا وبربودا
		X	اندونيسيا
		X	اوزبكستان
		X	أوغندا ^(٢)
		X	أوكرانيا
		X	إيرلندا
		X	إيسلندا
		X	إيطاليا
		X	باكستان
		X	البحرين
		X	البرازيل
	X	X	بربادوس

المرفق (تابع)

دورة (دورات) اللجنة التي قدمت إليها المعلومات عن المحيطات			البلدان التي قدمت معلومات عن المحيطات إلى اللجنة
٩٩	٩٨	٩٧	
		X	كوستاريكا
		X	كولومبيا
		X	لبنان
X		X	ليتوانيا
		X	مدغشقر
		X	مصر
		X	المغرب
X		X	المكسيك
		X	المملكة العربية السعودية
	X		المملكة المتحدة
		X	موريشيوس
X		X	موناكو
		X	النرويج
		X	النمسا ^(١)
		X	النيجر ^(١)
		X	نيجيريا
X			نيكاراغوا
X		X	نيوزيلندا
		X	هايتي
		X	الهند
		X	هنغاريا ^(١)
		X	هولندا
		X	الولايات المتحدة
X		X	اليابان
X		X	اليونان

دورة (دورات) اللجنة التي قدمت إليها المعلومات عن المحيطات			البلدان التي قدمت معلومات عن المحيطات إلى اللجنة
٩٩	٩٨	٩٧	
X		X	رومانيا
		X	زمبابوي ^(١)
		X	سان تومي وبرينسيبي
		X	سري لانكا
		X	سلوفينيا
		X	السنگال
		X	سورينام
X		X	السويد
		X	سويسرا ^(١)
		X	الصين
	X		غامبيا
		X	غيانا
		X	غينيا - بيساو
		X	فرنسا
		X	الفلبين
		X	فنزويلا
X		X	فنلندا
		X	فيجي
		X	قطر
		X	كازاخستان
		X	الكاميرون
		X	كرواتيا
		X	كندا
X	X	X	كوبا
X		X	كوت ديفوار

(أ) دولة غير ساحلية.